

## اتفاق الأليكا وكيفية الاستفادة من تجارب بلدان أوروبا الشرقية

في إطار تبادل التجارب مع البلدان الأخرى التي أبرمت مع الإتحاد الأوروبي اتفاقيات مماثلة لمشروع اتفاقية الأليكا وخاصة منها بلدان أوروبا الشرقية، نظمت رئاسة الحكومة سلسلة من الاجتماعات بين الفريق المفاوض التونسي لإتفاق الأليكا ووفد من الخبراء والمفاوضين القدامى لأوكرانيا وجورجيا ومولدافيا لاتفاقيات الشراكة والذين أدوا زيارة عمل إلى تونس خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 29 جوان 2018 بمبادرة من الغرفة التونسية الألمانية للصناعة والتجارة ومؤسسة برتلسمان ستيفونغ.

### الحصة الأولى

#### المسائل الأفقية المشتركة: أية مقاربة للحكومة وتنظيم المفاوضات

الثلاثاء 26 جوان 2018

وتم اللقاء الأول يوم الثلاثاء 26 جوان بإشراف السيد هشام بن أحمد، كاتب الدولة للتجارة الخارجية والمفاوض الرئيس من الجانب التونسي في إتفاق الأليكا. وقد رافق وفد خبراء أوروبا الشرقية السيد ابراهيم الدباش، رئيس الغرفة التونسية الألمانية للصناعة والتجارة ومديرها السيد مارتن هنكلمان بمعية السيد كريستيان هانلت والسيدة مريم كوسماهل الخبيران الرئيسان من مؤسسة برتلسمان ستيفونغ.

وقد جاء ضم وفد خبراء أوروبا الشرقية من أوكرانيا وجورجيا ومولدافيا، وهم كل من السيدة تامار كوفزيريدتش المفاوضة الرئيسة السابقة لإتفاق الأليكا لجورجيا والسيد فاديم غومان، العضو السابق في فريق التفاوض المولدافي مع الإتحاد الأوروبي حول الأليكا والسيد أدريان لوبوسور وهو خبير مولدافي. ويتكون الوفد أيضا من السيد فاليري بياننيسكي وهو الخبير المفاوض الرئيس السابق لإتفاق الأليكا بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي والسيدة فيرونيكا موشفان وهي جامعية ومختصة في العلاقات الأوكرانية مع الإتحاد الأوروبي وكذلك السيد بيتر هافليك وهو خبير اقتصادي من المعهد العالمي للدراسات الاقتصادية في فيينا (النمسا).

وفي كلمته الافتتاحية شكر السيد هشام بن أحمد كاتب الدولة للتجارة الخارجية والمفاوض الرئيس لتونس لإتفاق الأليكا، الغرفة التونسية الألمانية للصناعة والتجارة ومؤسسة برتلسمان ستيفونغ على المبادرة بدعوة الخبراء من أوروبا الشرقية خاصة وأن زيارتهم تتزامن مع شروع تونس في مرحلة جديدة من المفاوضات بين تونس والإتحاد الأوروبي وتمثل تجربة أوروبا الشرقية مصدر معلومات مهم خاصة مع تشابه أوضاع البلدان الثلاثة المدعوة مع الوضع التونسي في عديد المجالات.

كما شرح بين السيد كاتب الدولة الموقف التونسي الذي لا يعتبر الأليكا مجرد اتفاقية للتبادل الحر بل يعتبرها عامل آلية لتسريع للإصلاح ولبرامج إعادة الهيكلة التي بدأتها تونس. مبرزا دور هذه الإتفاقية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ولا سيما من خلال دفع للقدرة التنافسية للمؤسسات التونسية وتحسين مناخ الأعمال.

وقدم السيد كاتب الدولة بعدئذ للوفد الزائر هيكلية وتنظيم مسار التفاوض بين تونس والاتحاد الأوروبي وفق المقاربة التشاركية التي تم إعتماها لترسيخ تشريك مكونات المجتمع المدني خلا مختلف مراحل هذا المسار مؤكدا على الأهمية التي تضيفها توليها الحكومة للمسار من خلال رئاسة أحد تعيين أحد أعضائها لعملية التفاوض كمفاوض رئيس لهذا الاتفاق وقدمت على إثر ذلك السيدة فاطمة الوسلاتي المكلفة بمهمة بديوان رئيس الحكومة والمديرة العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالمفاوضات حول اتفاق الأليكا، لبرنامج العمل مع الخبراء الأوروبيين الشرقيين معلنة أن اللقاء الأول هذا سيخصص للمسائل الأفقية المشتركة مثل الحوكمة وتنظيم المفاوضات وتسييرها وقيادتها وتشريك المجتمع المدني. وسوف يقع التطرق للجوانب المتعلقة بالتقريب التشريعي خلال الحصة المسائية لليوم الأول من هذه الزيارة في حين تخصص الحصة الثالثة والتي سيتم عقدها يوم الأربعاء 27 جوان 2018 لدراسة التأثير لانفتاح السوق في قطاعي الخدمات والفلاحة في مرحلة ثانية.

وطلحت أسئلة من قبل المشاركين التونسيين حول الدور الذي لعبه المجتمع المدني في أوروبا الشرقية في مفاوضات الأليكا وحول درجة الشفافية التي اعتمدت في هذه المفاوضات، كما طرح التساؤل حول طريقة تسيير المفاوضات وإن كانت رئاسة الوزراء هي التي تولت تسييرها أم أن وزارات أخرى تعهدت بهذا العمل (مثل وزارة الخارجية والتعاون الدولي وكذلك الوزارات التقنية)

وجاء الجواب الأول من السيد فاليري بيانتنيسكي من أوكرانيا الذي أوضح أن الانفتاح جاء بناء على مبادرة من رئيس الجمهورية وأخذت الوزارات المعنية كل من موقعها مكانها في المفاوضات حسب الضرورة موضحا أنه في حالة أوكرانيا لم يكن التفاوض يتعلق بمجرد اتفاقية تبادل حر وإنما كان في نطاق اتفاق شراكة متكامل مع الاتحاد الأوروبي أكثر شمولاً التحقت به اتفاقية الأليكا من بعد موضحا أنه يمكن التفاوض مع الاتحاد الأوروبي سواء على اتفاقيات متعددة أو اتفاقية شاملة

أما بخصوص دور المجتمع المدني فقد أوضح الخبير الأوكراني أن حواراً مباشراً قد اعتمد من الوهلة الأولى مع كل قوى المجتمع المدني. وأشار إلى أن الحوار كان أحياناً صعباً وأن جلسات متعددة كانت ضرورية ولكن المشاركة كانت شاملة وأدى الحوار أحياناً إلى فض بعض الملفات الصعبة ولكن المفاوضات كانوا دائماً ملتزمين بتقديم مواقف المجتمع المدني وبالذفاق عنها مؤكداً على أن ممثلي المجتمع المدني كانوا ملتزمين في المقابل بتقديم مواقفهم مكتوبة ومسجلة. وأضاف المتدخل أنه قد سجل في عدد من المرات بعض الانتظارات المحجفة أو بعض المزايدات المبالغ فيها ولكن يتم دائماً في النهاية تغليب المصلحة العامة، دون أن ننسى أن المفاوضات، أياً كانت، تقوم دائماً على مبدأ التكافؤ في العروض *donnant-donnant* وهي لا يمكن أن تكون سهلة لأن المفاوضات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدة مسائل مع عمله الدائم على تغليب المصلحة العامة

وقالت السيدة تامار كوفزيريدتش، الخبيرة الجورجية أن المفاوضات حول الأليكا كانت تحت إشراف الوزارة الأولى وقد تم إحداث هيكل (وحدة/مكتب مركزي) بها لتتولى قيادة التفاوض وتم دعمها بفريق كامل لمختلف القطاعات المعنية ، وأضافت الخبيرة الجورجية أن التنسيق هو مفتاح النجاح في التفاوض وفي هذا الصدد أوضحت أنه تقرر منذ البداية أن كل الأنشطة المتصلة بالمفاوضات كانت ممرزة في جهة واحدة لدى هذه الوحدة وهو ما مكن من تلافي أية تناقضات ف حول المفاوضات أو حول موقف البلد من هذا الملف أو ذلك.

كما أفادت بأنه تم ضمن مختلف الوزارات المعنية إحداث فرق عمل تتولى إعداد المسائل الراجعة لها بالنظر وذلك بالتنسيق مع الهيكل/ الوحدة المذكورة.

وتحدثت الخبير المولدافي السيد فاديم غومان عن التجربة المولدافية مبينا أن التفاوض قد بدأ منذ 3 سنوات وتم تكوين فريق عمل مخصص لكل قطاع من القطاعات في الاتفاق وقد اعتمدت الشفافية الكاملة في مرحلة أولى ولكن تم بعدئذ الحد من هذه الشفافية بخصوص مراحل التفاوض الدقيقة.

وتدخل السيد فاليري بياننتيسكي ليضيف أنه من الأفضل لكل بلد تحديد مواقفه حول كل ملف يتفاوض فيه ولأن المفاوضات منظمة في دورات فإنه أحيانا تنظم أكثر من دورة حول موضوع ما للوصول إلى نتيجة مثلما حدث في ملف الفلاحة في أوكرانيا نظرا لأهميته، كما يمكن أن تعترض المفاوضات مواقف مختلفة وأحيانا متضاربة في نفس الملف من الجهات الداخلية المختلفة مما يتطلب المزيد من التفاوض حتى الوصول إلى اتفاق مرضي للجميع.

وقال الخبير الأوكراني أنه قد تم منذ بداية التفاوض اعتماد مبدأ المسؤولية ويتعلق الأمر بأن مقترحات كل قطاع يجب أن تكون ممضاة من قبل المسؤولين وهذا يهم الجميع من أصغر مفاوض في قطاع ما إلى الوزير المسؤول عنه مما يجعل المسؤولية مشتركة ويتحمل الجميع ما يترتب عنها بأي صفة.

**وطلب المتدخلون من الجانب التونسي توضيحات حول تنظيم العمل وحول كيفية تعامل منظمات المجتمع المدني، كما أثير تساؤل آخر حول إن كانت دراسات حول تقييم الإنعكاسات التأثير قد أنجزت قبل أم بعد خلال المفاوضات . واستفسر بعض المتدخلين من تونس عن كيفية تنظيم التفاوض وإن كانت قطاعية أو مجزأة أم بصفة إجمالية وعن وضع المفاوضات إن كانوا متفرغين كليا أم لا.**

وقال السيد فاديم غومان (مولدافيا) أن بعض منظمات المجتمع المدني أنتجت قبل عام من بداية المفاوضات دراسات حول تكلفة الأليكا وكان لهذه الدراسات أهمية كبيرة لأن المفاوضين كانوا مطالبين ببرهنة مواقفهم في المفاوضات وكان خبراء الاتحاد الأوروبي يأخذون هذه البراهين بعين الاعتبار.

وبالنسبة لمولدافيا فقد اعتمدت الحكومة عديد المرات على هذه الدراسات للدفاع عن مواقفها، ففي الفلاحة مثلا كان الفلاحون محتاجين للدفاع عن مواقفهم واستطاعت الحكومة إدخال بنود حماية تمكنها من الدفاع عن القطاعات الحساسة كلما استشعرت وجود خلل من جراء الاستيراد من الاتحاد الأوروبي. وأضاف الخبير المولدافي القول أن عمل المفاوضات كان يتمثل بالخصوص في جعل اتفاق الأليكا يحمل نفعا كلما كان ذلك ممكنا أو على الأقل ضمان الدفاع عن القطاعات الأكثر حساسية.

وبالنسبة لأوكرانيا فقد أوضح الخبير السيد فاليري بياننتيسكي أن النقابات والأعراف كانت متواجدة كل الوقت مع الحكومة منذ بداية التفاوض وأنها جميعا قد أوضحت مواقفها وقدمت مقترحاتها كتابيا وكانت دائما على علم بما يجري التفاوض حوله ، ولكن كان هناك أيضا منظمات أخرى من المجتمع المدني أقل حجما وكانت تشارك ولكن مواقفها كانت

أكثر نقدا وبدون مقترحات فعلية ولكن الجميع ، وبرغم اختلاف المواقع، كان على وعي تام بضرورة اتفاقية الأليكا من أجل احتياجات البلاد ومن أجل ما تضيفه هذه الاتفاقية في مجال إرساء دولة القانون وتقدم الاقتصاد على قاعدة القيم المشتركة مع الاتحاد الأوروبي .وكانت أغلب الدراسات التي أنجزت في أوكرانيا حول موضوع الأليكا من إعداد الجامعات ومنظمات المجتمع المدني وقد نشر جلها في كتب ودوريات علمية، وكان المفوضون يدرسون نتائج هذه الدراسات ويعتمدونها لتقديم الحلول والمخرجات حول شتى المواضيع العالقة.

وبخصوص حرية التنقل أعلن الخبير الأوكراني أن بلاده طلبت منذ البداية إرساء حرية التنقل التامة ولكن في داخل الاتحاد الأوروبي نفسه كان هذا ليس سهلا بحكم وجود دول في منظومة شنغان وأخرى لا تعترف بها وهذا ما جعل أوكرانيا تتفاوض حول تسهيلات التأشيرة مع إعلانها فتح حدودها لكل مواطني منظومة شنغان ولكن لم تتمتع أوكرانيا بالتعامل بالمثل إلا بعد 3 سنوات من فتحها الحدود.

وبخصوص طرق تنظيم العمل ومنهجيته أوضح الخبير الأوكراني أن بلاده احتفظت بنفس فريق التفاوض طوال مدته وأن كل فريق مختص كان متكونا من أخصائيين في الموضوع ومن موظفين عموميين وقد تم التفاوض حول مختلف محاور الاتفاق في إطار حصص يتم تنظيمها بصفة متوازية لتجنب الخلط والتشويش ولمزيد التركيز لكل فريق .كما تم التنسيق بين متلف هذه الحصص والمحاور لضمان التناسق في الموقف الأوكراني وفي حالة حصول خلافات أو في حالة اتخاذ قرارات حساسة كان الملف يعود إلى الوزير الأول والى رئيس الجمهورية ولكن الجوانب التقنية كانت كلها من اختصاص الوزارات التقنية.

واعتبرت السيدة تامار كوفزيريدنتش أنه لا يمكن الثقة تماما في الدراسات وأن هذه الدراسات لم تنجز في جورجيا إلا بعد التوقيع على الاتفاق وأضافت أنه يمكن اخذ الدراسات بعين الاعتبار ولكن ليس بصفة كلية، كما أوضحت أن التفاوض بخصوص مختلف محاور فقرات التفاوض أنجزت قد تم بالتوازي بينها في بلادها لما في ذلك من إيجابيات من الناحية العملية كما أن هذه الطريقة تمكن من توفير صورة واضحة على مجمل الملفات والمحاور في نفس الوقت .وأبرزت أهمية اختيار جورجيا إحداث وحدة/مكتب خاص بهذه المفاوضات بالوزارة الأولى ويتبع مباشرة الوزير الأول بما يمكن من تسهيل تجميع الاختيارات السياسية الكبرى كل ما كان ذلك ضروريا .وبخصوص مساهمة المجتمع المدني قالت المتدخلة أن المجتمع المدني في بلادها كان مقتنعا أن كل مقترحات الاتحاد الأوروبي مفيدة وذلك لأسباب سياسية واضحة.

ولكن المفوضين أصروا على ضرورة دراسة كل المقترحات بتعمق بما في ذلك آثار فتح السوق وكل التفاصيل التقنية .وأشارت أيضا أنه قد تم الاختيار في جورجيا عدم نشر تفاصيل المفاوضات وهو ما سهل الفصل في الكثير من الملفات مع أن المجتمع المدني قد وفر عددا كبيرا من الوثائق التي نفعت في إيجاد الحلول لعدة مسائل متشعبة ومعقدة . وتوقفت هنا أشغال الجلسة الأولى على أن تستأنف بعد الظهر في جلسة ثانية.

## الجلسة الثانية

### الجوانب التشريعية التنظيمية :التقارب التشريعي مع مكتسبات الجماعةية الإتحاد الأوروبي

الثلاثاء 26 جوان 2018

خصصت الجلسة الثانية من اللقاء مع خبراء أوروبا الشرقية لعرض الجوانب التنظيمية التشريعية وقد أوضحت السيدة فاطمة الوسلاتي في مستهل الجلسة أن الجوانب التي سيقع التطرق إليها تتعلق بتقريب التشريع من مشروع إتفاق الأليكا وذكرت بدراسات تحليل الفوارق التي تم الشروع في إنجازها في إطار الإعداد للمفاوضات حول إتفاق الأليكا

وتخص عدة مجالات من هذا الاتفاق على غرار تهم مجالات المنافسة والحواجز التقنية في التجارة والصفقات العمومية والخدمات البريدية واليقظة القانونية

**وطلب بعض الحضور من الجانب التونسي توضيحات حول الدعم والتعاون الأوروبي الذي تمتعت به أوروبا**

**الشرقية وكيفية إدارة مسألة عدم التوازي (. l'asymétrie )**

وبالنسبة لأوكرانيا فقد ذكر الخبير الأوكراني السيد فاليري بيانتنيسكي أن التقارب التشريعي في أغلب الحالات تبني مكتسبات الاتحاد الأوروبي موضحاً أن بلاده بصدد تغيير تشريعاتها وتعاون أوروبي على أوسع نطاق مبيناً أن مسألة اللغة تعيق التقدم في المفاوضات وأن بلاده كثيراً ما اعتمدت على الترجمة.

وأكدت السيدة تمار كوفزيريدتش (جورجيا) أن مجالي الصناعة والتجارة كانا منفتحين قبل اتفاق الأليكا أكثر من غيرهما من القطاعات، كما أوضحت المتدخلة أنه قد أخذ بعين الاعتبار معطيات حول كلفة تقريب التشريع وأهمية الحواجز غير الجمركية عندما تطرح مسائل عدم التوازن، كما نبهت إلى أن الاستفادة من مسار تقريب التشريع لا يكون بصفة حينية بل على المدى المتوسط والطويل وهو ما يستدعي التحلي بالصبر والتفهم والإقناع.

**وفي تدخل آخر طرح سؤال تعلق بإدراج بنود خاصة بالتصدي للمنافسة غير الشريفة في مجال السياحة.**

وأوضحت السيدة تمار كوفزيريدتش أن اتفاق جورجيا قد خص القطاع السياحي بصفتين فقط، أما بالنسبة للمنافسة فقد تم إحداث إدارة لحماية المنافسة بجورجيا عامان قبل بداية مفاوضات اتفاق الأليكا.

وإجابة عن سؤال حول أي مدى وصل إليه التقارب التشريعي وعن طريقة اتخاذ القرار حول التقارب أجاب الخبير الأوكراني السيد فاليري بيانتنيسكي أنه قد تم اعتماد أعلى درجة من تقريب التشريع ضمن اتفاق أوكرانيا وأن القرارات العليا في هذا المجال قد خصت المسائل السياسية الكبرى. وأضاف المتدخل أن المفاوضات مسار متغير دائماً وأن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد مفهوماً حول "التقارب الحيوي" ويقصد به أنه يجب متابعة التشريع الأوروبي الذي يتغير كل حين ونقله وتنفيذه وهذا ما يتطلب من اللجان التقنية متابعة مستمرة لتشريع الاتحاد الأوروبي.

**وتساءل متدخل آخر من تونس عن الإستراتيجية التي يجب اعتمادها عندما يوجد مرجع عالمي بالموازاة مع**

**المرجع الأوروبي كما طرحت مسألة إن كان التقارب التشريعي ينفذ على مستوى مركزي أم على مستوى تقني (حسب الوزارات) وإن كان إضفاء اتفاق الأليكا يظل مرتبطاً بإنجاز التقارب التشريعي.**

وفي إجابته أفاد السيد فاليري بيانتنيسكي أن بلاده اعتمدت التشريع الأوروبي مسبقاً قبل الإضفاء على اتفاق الأليكا وكان هذا نتيجة لقرار سياسي مما سهل لأوكرانيا إمكانية الانتفاع من بعض إجراءات التسريع كما مكن في التسريع في نسق تقريب التشريع لعدة مواد حساسة كالمواد الغذائية والحيوانية.

وأوضحت السيدة تمار كوفزيريدتش أن جورجيا وضعت شروطاً مسبقة للإضفاء على الاتفاق تشمل اتفاقات أخرى وامتد إعداد التقريب التشريعي حوالي 3 سنوات وكانت المفاوضات صعبة أحياناً وكان يجب الإطلاع على أطنان من الوثائق وتحليلها وطلب توضيحات بشأن بعض التشريعات الأوروبية، لأن التقريب التشريعي ليس مجرد نسخ للنصوص الأوروبية.

**وطرح الجانب التونسي أيضاً السؤال المتعلق بكيفية معالجة ملف التعاطي مع محور الإجراءات الصحية**

**والصحة النباتية وإن كان كل التشريع الأوروبي قد وقع اعتماده أم البعض منه فقط مع الملاحظة أن حجم هذا التشريع يفوق 1200 صفحة وإن كان وقع التخلي عن السوق الداخلية لفائدة دفع التصدير**

وأفادت السيدة تامار كوفزيريدتش أن محور الإجراءات الصحية والصحة النباتية ليس سوى يعد جزءا من جملة الأجزاء الأخرى لإتفاق الأليكا ولكنه من أهم هذه المحاور وأكثرها تعقيدا وأضافت أن جورجيا قد أخرجت التقارب التشريعي مدة 6 أشهر بعد إمضاء الاتفاق الخاص بالأليكا مع فترة انتقالية بعشر سنوات، وأشارت المتدخلة أن جورجيا كانت حينها تعيش وضعاً استثنائياً فيه الفساد وكان يجب أولاً وضع استراتيجيات لتجاوزه.

**وطرح هنا سؤال حول إن كانت دول أوروبا الشرقية قد أحدثت أم لا وكالات للأمن الغذائي وللمراقبة قبل اتفاق الأليكا وماذا كانت أهميتها.**

وأفادت السيدة تامار كوفزيريدتش أن وكالة للأمن الغذائي قد أسست في جورجيا ولكنها كانت مجرد مكتب إداري بموظفين فاسدين ومن أجل حل إشكال شبهات الفساد اختارت جورجيا خصوصاً أعمال المراقبة وحولتها إلى المخابر الخاصة المستقلة والمعترف بها دولياً وهذا ما لا يستطيع الاتحاد الأوروبي رفضه. وأضاف الخبير الأوكراني السيد فاليري بيانتنيسكي أن المراقبين والخبراء الأوروبيين دقيقون في عملهم وهم يراقبون كل شيء وبخصوص الرقابة خاصة في مجال الصحة والصحة النباتية أوضح أن الحكومة الأوكرانية كانت تقوم بها ووقع الاضطرار إلى توضيح الأمر وشرحه للمنتجين تدريجياً، كما أوضح المتدخل بخصوص التقارب الحيوي أن بلاده وضعت هيكلًا مؤسسيًا متكاملًا تشارك فيه الجمارك وخبراء الصحة والصحة النباتية وخبراء المؤشرات الجغرافية وهم يتابعون يومياً ما يصدر من تشريعات على المستوى الأوروبي ودورهم تقديم ما يجب اتخاذه من قرارات من أجل التقريب التشريعي. كما وقع التساؤل من الجانب التونسي عن كيفية التقارب التشريعي في ميدان الطاقة وعن أهمية فقرة محور الطاقة والطاقات المتجددة من وجهة النظر الأوروبية خاصة في بلدان العبور.

وبين السيد فاليري بيانتنيسكي في هذا المجال أنه قد تم الفصل بين ملف الطاقة وبين اتفاق الأليكا وأن اتفاقيات خصوصية اعتمدت في هذا المجال موضحاً أنه وقع الفصل بين الإنتاج الطاقوي والنقل بخصوص الغاز والبتروول والكهرباء وأضاف بأنه يتم عموماً تطبيق قواعد ومواصفات متناسقة مع مكتسبات الإتحاد الأوروبي وأفادت السيدة تامار كوفزيريدتش أن السوق الجيورجية في مجال الطاقة سوق صغيرة مما اضطرها لمناقشة قرارات خاصة تتناسب ووضعيتها وأشارت المتدخلة إلى وجود التزامات أخرى تتعلق بالطاقة فيما يخص السكن وفي مجالات أخرى وأن المفاوضات ممكنة رغم صعوبة محور الطاقة في الاتفاق.

**وتساءل متدخلون تونسيون أيضاً بخصوص التقارب التشريعي إن وقع اللجوء إلى مجرد تنقيح القوانين القديمة أم وقع سن قوانين جديدة.**

وأجابت السيدة تامار كوفزيريدتش أن هذه المسألة تختلف بين فقرة وأخرى في الاتفاق وانه بخصوص تكنولوجيا الاتصال فإن جورجيا اعتمدت قانوناً جديداً بينما أكد الخبير الأوكراني فاليري بيانتنيسكي أن بلاده اختارت الاصطفاً على مستوى التشريع الأوروبي.

**وسأل المشاركون من تونس الخبراء عن الطريقة التي اختارتها بلدانهم لمقاربة موضوع التقارب التشريعي كما سأل الخبراء عن كيفية تسيير المفاوضات وهل وضعت خطة تنسيق مسبقة حددت بمقتضاها القطاعات ذات الأولوية وهل اعتمدت في المفاوضات حول التقارب التشريعي أم العكس.**

وأفاد الخبير الأوكراني أن بلاده وضعت خطة تنسيق منذ البداية ولكن خطة أخرى اعتمدت كما أن أوكرانيا أحدثت وكالة للتنسيق تتبع الوزارة المكلفة بالاندماج الأوروبي. وأفاد الخبير المولدافي السيد أدريان لوبوسور أن مولدافيا وضعت خطة ولكنها تعرضت لانتقادات عدة من قبل المجتمع المدني لعدم استشارة منظماتها وابتداء من 2016 تغيرت الخطة لما هو أفضل اعتماداً على المؤشرات الخاصة بكل قطاع وأضاف الخبير المولدافي أن سر نجاح المفاوضات يكمن

في حسن التصرف في الخطة الاتصالية وأن بلاده لم تتمكن من التقدم بجدية في المفاوضات إلا بعد أن أحسنت التصرف في اتصالها وإعلامها مع وجود زعامة سياسية فعالة.

## الجلسة الثالثة

### الجوانب القطاعية: كيفية التفاوض حول بنود الاتفاق المتعلقة بالخدمات والفلاحة

الأربعاء 27 جوان 2018

تواصلت اللقاءات مع قدماء المفاوضين لأوروبا الشرقية وذلك يوم الأربعاء 27 جوان 2018 بحضور السيدة فاطمة الوسلاتي، المكلفة بمهمة بديوان رئيس الحكومة والمديرة العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالمفاوضات حول اتفاق الأليكا، وبحضور السيد مارتين هنكلمان المدير العام للغرفة التونسية الألمانية للصناعة والتجارة والسيد كريستيان هانلت والسيدة مريم كوسماهل الخبيران الرئيسان من مؤسسة برتلسمان ستيفونغ. وذكرت السيدة فاطمة الوسلاتي التذكير بأهمية هذه اللقاءات مع خبراء دول أوروبا الشرقية وما تحمله التجربة من إفادة للمفاوضين التونسيين، كما أشارت أن الخبراء كان لهم لقاء مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وأن هذا اللقاء قد تمحور حول الجوانب التنظيمية وحول انفتاح قطاعات الخدمات والفلاحة وقدمت السيدة فاطمة الوسلاتي في افتتاح الجلسة لمحة عن مقاربة الحكومة التونسية للمفاوضات مع الجانب الأوروبي حول الأليكا وأنه سيتم تحسين هذه المقاربة وتحسينها للإستجابة لتطلعات المجتمع المدني على ضوء ملاحظاته ومقترحاته وأيضاً أخذاً بعين الإعتبار تقدم المفاوضات وأعلنت أن الجلسة الحالية ستخصص لفقرتي للمسائل المتعلقة بقطاعي الفلاحة والخدمات والمحاور ذات الصلة من مشروع إتفاق الأليكا

وطلب المتدخلون التونسيون في النقاش المزيد من التوضيحات حول تجربة البلدان الثلاثة في مجال فتح السوق في قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة.

واستفسر متدخلون آخرون عن طبيعة المقاربة في هذه البلدان في موضوع الخدمات والاستثمار وهل اعتمدت القوائم السلبية أم الايجابية وإن كان إعداد العروض القطاعية في مجال الخدمات قد سبق التفاوض حول المقترضات المتعلقة بالتقارب التشريعي أو العكس.

وطرح التساؤل أيضا بخصوص مسألة عدم التوازن ( *Asymétrie* ) واستفسر الخبراء عن كيفية ترجمة هذه المسألة في التزامات دول أوروبا الشرقية وعن ماهية الاحترازات التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي.

وأجاب السيد فاديم غومان الخبير المولدافي مشيراً إلى أن الصعوبة الحقيقية في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي تكمن في مواجهة 28 بلداً، كما أوضح أن مولدافيا قد اعتمدت طريقة القائمة السلبية لتحديد ما لا يمكن انفتاحه في الراهن ووضعت مولدافيا في قائمة ايجابية كل الخدمات التي تشملها قوائم المنظمة العالمية للتجارة مما سهل عملية التفاوض في هذا الشأن كما أن مولدافيا قد فاوضت التنقل بالنسبة لمسدي الخدمات من المهنيين في قطاع الخدمات وذلك على غرار ما قامت به ضمن المنظمة العالمية للتجارة.

أما بخصوص التقارب التشريعي فإن مولدافيا ناقشت كل جوانب الاتفاق دون فصل بينها وهي لم تتجز دراسات تأثير كما أشار المتدخل أنه بالنسبة لتقديم العروض يستحسن العودة إلى العروض التي تم تقديمها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

أما السيد فاليري بيانتييسكي، الخبير الأوكراني، فإنه لاحظ أن أغلب الصلاحيات في قطاع الخدمات تعود لدول الاتحاد وليس للمفوضية الأوروبية وبالتالي لا بد من اعتبار هذا المعطى في التفاوض لأن لمعظم الدول تشريعات وترتيبات خاصة علما بأن مبدأ المعاملة بالمثل ليس صالحا في مثل هذه الحالات.

ولاحظ متدخلون تونسيون آخرون أن الترتيب الأوروبية بخصوص الإجراءات الصحية والصحة النباتية تعتمد مبدأ الوقاية ( **principe de précaution** ) مما يجعل قائمة الممنوعات صارمة هناك وتساءلوا عن مآل الوضع إن تم التقريب نحن نسقتنا على أساس التشريع الأوروبي وتردد تشكيات من دول أخرى أعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة. وطرح التساؤل أيضا عن كيفية إعداد قائمة المنتجات الفلاحية ذات الأولوية في مجال تحليل الفوارق كما طلب عرض ملخص عن تجربة البلدان الثالث في مسألتي المؤشرات الجغرافية والمواد البيولوجية.

وتوجه تساؤل آخر حول المعاليم الخصوصية وكيف تم أخذها أخذت بعين الاعتبار خارج إطار الرسوم الجمركية كما طرح التساؤل أيضا عن تحديد الفترة الانتقالية وعن آليات اسعار الدخول وعن الكيفية التي اعتمدت لاستشارة المجتمع المدني بخصوص تحرير المنتجات الفلاحية والفلاحية المصنعة والصيد البحري.

وأعلن السيد فاديم غومان الخبير المولدافي أن بلاده قد تحصلت على حصص تعريفية لبعض المنتجات الفلاحية مثل البرقوق (العينة) والعنب وأنه يجب إجابة التفاوض حول هذه الحصص والتأكيد على الحصول على الإعفاءات وأضاف أن سياسة الحصص هذه مكنت مولدافيا من تصدير غلالها والتمتع بإمكانية مراجعة كمياتها ونوعياتها كلما لزم الأمر.

أما السيد فاليري بيانتييسكي فقد ذكر أن تونس تتمتع بالحصص التعريفية الآن مثل ما يحصل مع زيت الزيتون والتمور ومثل ما تتمتع به الدول الثالث أوكرانيا ومولدافيا وجورجيا لبعض الغلال الأخرى. أما بخصوص الأداءات فقد ذكر الخبير الأوكراني أن بلاده كانت تمارس آداءات منخفضة جدا وأنها اتفقت مع الاتحاد الأوروبي على فترة تمتد من 0 إلى 10 سنوات حتى يتم التفكيك بصفة تدريجية. وحول ترتيب أولويات التفاوض نصح الخبير الأوكراني بتحديد قائمة في الأولويات في القطاعات المراد انفتاحها وهذا لا يعني أنه لا يمكن العودة للتفاوض حول مكوناتها كما أكد الخبير على ضرورة قراءة النصوص بتمعن كبير وفهم نصوص إحدات " سياسة الفلاحة المشتركة" الأوروبية للتمكن من التفاوض مع الاتحاد الأوروبي اليوم.

أما بخصوص المؤشرات الجغرافية فإنه مع إقراره بأهميتها فإنه أكد انه لا يدخل في المفاوضات في الفترات الانتقالية كما أن أوكرانيا بدأت استعمالها منذ وقت قصير جدا.

وفي مسألة الإجراءات الصحية والصحة النباتية ألح الخبير على أن المفتاح الحقيقي للتصدير في هذا المجال إلى الاتحاد الأوروبي يظل تطبيق التشريع الأوروبي بكامله وأن هذا التمشي نفع أوكرانيا كثيرا في تصديرها المواد الفلاحية إلى أوروبا وإلى جهات أخرى في العالم.

وأضافت السيدة فيرونيا موفشان الخبيرة الأوكرانية أنه في كل الأحوال يمكن التفاوض ومناقشة الإجراءات الصحية والصحة النباتية بالتفريق بين السوق المحلية وسوق التصدير مما يخفف الضغط الترتيبي والاداءات على السوق المحلية.

وبخصوص المؤشرات الجغرافية أفاد السيد فاديم غومان أن بلاده مولدافيا أمضت اتفاقا في هذا الصدد قبل الأليكا ب 3 سنوات ودون أية مرحلة انتقالية.

وفي التدخل الموالي طرح التساؤل حول التجارة عبر الانترنت والخدمات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي لمعرفة التمشي الذي اعتمدته الدول الثالث في هذا المجال.



كما استفسر المتدخلون بخصوص التمشي الذي تم إعماله لإعداد العروض القطاعية، إن كان القرار السياسي يسبق المقترح الفني أو العكس ،

وأوضح السيد فاديم غومان الخبير المولدافي أنه في حالة بلاده فإن الخبراء هم الذين يعدون العروض بتكليف وعلى أساس توجهات سياسية بالطبع. وبخصوص المنتجات الفلاحية فقد أوضح الخبير المولدافي أن فترات انتقالية وتدبير حمائية لبعض المنتجات وقع اعتمادها بإعانة من المجتمع المدني كما لاحظ أن هنالك مقتضيات في الاتفاق تتعلق بالدفاع التجاري ويمكن تطبيقها حتى بصفة ثنائية بفترات تصل إلى 10 سنوات قابلة للتفاوض.

وشرح السيد فاليري بيانتنيسكي، الخبير الأوكراني أنه في أغلب فترات التفاوض كانت مقترحات الفنيين وهي تسبق القرارات السياسية وقد كان للمهنيين ، كل في ميدانه، دور كبير في المفاوضات ولدعم الفنيين كما أفاد بأن المفاوضات الأوكرانيين قد حرصوا على تحسين شروط نفاذ المنتجات الفلاحية المصنعة نحو السوق الأوروبية\_\_